



خلال توقيع المقداد على البروتوكول في القاهرة أمس (خالد دسوقي - أمس)

أوحى الصورة الوافدة من القاهرة ومن دمشق، أمس، بأن صفحة جديدة من التعاون فتحت بين سوريا والجامعة العربية، بعد توقيع دمشق على نص يتضمن تعديلات سورية على بروتوكول المراقبين العرب

سوريا والعرب: صفحة جديدة

دمشق توقع البروتوكول معدلاً بنصيحة روسية والمراقبون يصلون قريباً و«المجلس الوطني» يرفض «المراوغة»

المعلم
ل«بعض العرب»: على الأقل في مجلس الأمن نستطيع التحاور مع بعض أطرافه

مجلس الأمن، لأن «على الأقل هناك أطرافاً دولية في مجلس الأمن نستطيع التحاور معها».

وعلى صعيد ردود الفعل على التوقيع السوري، رأى رئيس «المجلس الوطني السوري» برهان غليون أن هذا التوقيع (هو مجرد مراوغة سورية لمنع إحالة الملف السوري على مجلس الأمن الدولي).

التعديلات، اكتفى المعلم بالإشارة إلى أن المراقبين «يمثلون الدول العربية»، والبعثة «ستكون بحماية الدولة السورية وبالتنسيق معها، وهي حرة في تحركاتها». ولفت إلى أن «من المفروض أن تُرفع العقوبات (عن سوريا)، لكن نحن نترك الأمر لهم ولحرصهم على الشعب السوري، ونحن لن نستجدي أحداً». وجزم رئيس الدبلوماسية السورية بأنه ليس هناك أي تغيير في موقف روسيا المساند لسوريا، كاشفاً عن أن دمشق وقّعت البروتوكول «بناءً على نصيحة روسيا».

والتطور الإيجابي العربي - السوري لم يمنع المعلم من مهاجمة «بعض العرب» على قاعدة أن «من يريد مصلحة الشعب السوري لا يفرض عليه عقوبات اقتصادية ويسعى إلى تدويل الأزمة عبر مجلس الأمن الدولي، وما حدث كشف نوايا بعض العرب»، ورداً على سؤال بشأن ما إذا كانت سوريا تسعى إلى إغراق البعثة العربية في التفاصيل لكسب الوقت، أجاب المعلم «إذا كانوا يريدون الغرق في التفاصيل فليهم أن يتعلموا السباحة»، مع تذكيره بعدم خشية بلاده من تحويل القضية إلى

مثلما كان متوقعاً، وقّعت سوريا، ظهر أمس، على بروتوكول بعثة مراقبي الجامعة العربية المقرر وصول أولى طلائعها إلى سوريا قريباً جداً. توقيع ألقي بموجبه اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي كان مقرراً عقده غداً في القاهرة لمناقشة إحالة الملف السوري على مجلس الأمن الدولي تيمناً بالسلوك الروسي. وقد حصل التوقيع في القاهرة بعدما جرى إدخال تعديلات تضمن القيادة السورية، بحسب وزير الخارجية السوري وليد المعلم، وهو ما حصل بموجب نصيحة روسية. كذلك بدا واضحاً أن الخطوة العربية لم تات منسقة مع «المجلس الوطني السوري» المعارض الذي ندد ب«إتاحة الجامعة العربية للنظام السوري مجال التهزّب من مسؤولياته»، وسط ترقب وانتظار من ناحية العواصم العالمية.

وبعد إعلان توقيع نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد ونائب الأمين العام للجامعة العربية أحمد بن حلي، بحضور الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي، بروتوكول المراقبين في القاهرة، أعلن العربي أن طلائع هؤلاء المراقبين ستوجه إلى دمشق خلال 72 ساعة، «للتحقق من تنفيذ خطة الحل العربي وتوفير الحماية للمواطنين السوريين العزل»، وهي العبارة التي أخرجت التوقيع السوري قبل أن يُتفق على تحويل عبارة «المدنيين إلى مواطنين عزل». وأوضح العربي أنه سيجري «خلال يومين أو ثلاثة إفناد مقدمة من المراقبين برئاسة الأمين العام المساعد للجامعة العربية السفير سيم سيف اليزل وبمشاركة مراقبين أمنيين وقانونيين وإداريين، على أن تتبعتها بعثات أخرى تضم كل منها 10 مراقبين منخصصين في حقوق الإنسان والنواحي القانونية والأمنية»، موضحاً أن «مدة البروتوكول شهر واحد قابل للتجديد، وسيتم سريانه اعتباراً من اليوم (أمس)»، بينما كان العرب يريدون أن تكون مدته شهرين قابلين للتجديد. وتابع العربي أنه «خلال أيام لا تتجاوز الأسبوع، سيجري عقد اجتماع موسّع للمعارضة السورية بكافة أطرافها في الجامعة العربية لبلورة موقفها، وسيجري بعد ذلك دعوة الحكومة السورية إلى حوار مع المعارضة».

وفي دمشق، أعلن المعلم، في مؤتمر صحفي، ترحيب بلاده بالمراقبين في سوريا «وطنهم الثاني»، مؤكداً أنه «لو لم تدخل تعديلاتنا على مشروع البروتوكول لم تكن لنوقع مهما كانت الظروف». وطمان إلى أن «السيادة السورية أصبحت مصنونة في صلب البروتوكول، والتنسيق مع الحكومة السورية سيكون تاماً». وتابع «سنعامل مع بعثة المراقبين بحرفية وجدية، والتنسيق بيني وبين الأمين العام للجامعة العربية سيكون يومياً»، كاشفاً أن «تقارير بعثة الجامعة ستُرسل في أن معاً» إلى العربي «ولي أنا، وسناقشها قبل أي طرف آخر». وتابع «أقول اليوم إن توقيع البروتوكول هو بداية تعاون بيننا وبين جامعة الدول العربية». وعن تفاصيل عمل المراقبين، لفت المعلم إلى أنهم سيذهبون إلى «المناطق الساخنة»، لكن من «المستحيل زيارة أماكن عسكرية حساسة»، بينما كان ردّ العربي على هذه النقطة أن «المراقبين سيقومون بالتنحرف في مختلف المناطق السورية». وعن بقية

على الإصرار على أن يتمكن المراقبون العرب من القيام «بمهمتهم على الأرض بأسرع وقت»، كذلك رحبت إيران، على لسان نائب وزير خارجيتها أمير عبد الله، بتطور يوم أمس، واصفاً المبادرة العربية بأنها «مقبولة»، وذلك غداة إشارة الرئيس محمود أحمددي نجاد إلى أن تحركات الدول العربية بشأن سوريا

وقال إن «الجامعة العربية أتاحت للنظام السوري التهزّب من مسؤولياته»، مطالباً الجامعة العربية بأن «تأخذ مواقف أقوى». أما الإشادة بالخطوة السورية فقد صدرت من موسكو التي رأت أن «الوثيقة الموقعة في القاهرة تتيح الفرصة لتوفير السلامة للشعب السوري واستقرار الوضع». في المقابل، اقتصر الرد الفرنسي

الجمعية العامة تدين «انتهاكات حقوق الإنسان»

الأول الماضي، استخدمت روسيا والصين حق الفيتو ضد مشروع قرار اقترحه الأوروبيون «لإدانة القمع الذي يمارسه نظام» الرئيس السوري بشار الأسد.

وكانت وزارة الخارجية الصينية قد كشفت، أمس، أنها تساند مشروع القرار الروسي. وقال المتحدث باسم الوزارة، ليو وي مين، إنه «إذا كانت هناك مناقشات في مجلس الأمن بشأن الوضع السوري، فيجب أن تفضي إلى تخفيف الأوضاع المتوترة ودفع الحوار السياسي وتقريب وجهة النظر في ما يتعلق بالخلافات والحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة».

ولفت إلى أن الصين «تساند الاقتراح الروسي وتثني على الجهد الذي بذلته روسيا لمحاولة حل الأزمة السورية وترغب في الحفاظ على الاتصالات مع كل الأطراف في هذا الشأن».

ولا تزال الدول الغربية تعتبر أن النقطة الأساسية التي تحول دون موافقتها على المشروع الروسي، هي مساواته في المسؤولية عن أعمال العنف بين المعارضة والنظام، إضافة إلى أنه لا يلوح حتى بفرض عقوبات على سوريا في حال استمرار الأوضاع على ما هي عليه.

وعن تأثير التوقيع السوري على بروتوكول المراقبين العرب، أشار دبلوماسيون غربيون في الأمم المتحدة إلى أن قرار دمشق الأخير «سيؤخذ في الاعتبار في المحادثات»، لكنهم شككوا في تطبيقه. وفي السياق، رأى السفير البريطاني في الأمم المتحدة، مارك لايل غرانت، أن «كل شيء يظل رهناً بالتطبيق».

(الأخبار، أ ف ب)

وأوضحت مصادر دبلوماسية أن المشروع، الذي وضعته روسيا ويدعو إلى إقامة «عملية سياسية مفتوحة أمام الجميع يقودها السوريون من أجل إيجاد حل للأزمة التي تعيشها البلاد»، سيكون عرضة لمفاوضات طويلة تهدف إلى التوصل إلى نص يتفادى مواجهة فيتو من إحدى الدول الأعضاء الدائمة العضوية في المجلس، بعدما بات أشبه بمشروع روسي - صيني إثر تبني بكين لمضمونه، أمس.

وكان المندوب الروسي الدائم لدى الأمم المتحدة، فيتالي تشوركين، قد كشف أن بلاده ورّعت في 15 كانون الأول الجاري، صيغة جديدة للمشروع تتضمن «تطويراً لبعض الأحكام الواردة في مشروع القرار الروسي - الصيني بشأن سوريا الذي أحيل إلى مجلس الأمن قبل عدة أشهر». وتابع تشوركين «عدّلنا المشروع الروسي - الصيني وقدمنا للمجلس صيغة جديدة له تأخذ في الحسبان التطورات التي حصلت خلال الأشهر الأخيرة، وتشدّد على مطالب وضع حد للعنف وحماية حقوق الإنسان والإسراع في إجراء الإصلاحات».

وأضاف المندوب الروسي، وفقاً لوكالة «إيتار تاس» الروسية، من المهم إعطاء إشارة إلى جامعة الدول العربية مفادها بأنه ينبغي «مواصلة بذل جهودها بالتعاون مع الحكومة السورية (من أجل إيجاد حل للأزمة)، وتنفيذ خطة نشر بعثة المراقبين في سوريا». وأشار إلى أن موسكو لا تزال تدعم المبادرة التي تقدمت بها الدول العربية، لكنها «تعتبر العقوبات المفروضة على سوريا غير فعالة وغير مجدية». يُذكر أنه في تشرين

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، أمس، قراراً يدين «انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا»، وذلك بموافقة أكثرية 133 دولة ورفض 11 وامتناع 43 عن التصويت. ووصف المندوب السوري لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري القرار بأنه «مؤامرة شيطانية» ضد بلاده.

تطوّر تزامن مع بدء مجلس الأمن الدولي مشاوراته بشأن مشروع القرار الروسي المتعلق بسوريا، الذي يطالب جميع أطراف النزاع ب«الوقف الفوري لكل أشكال العنف، مهما كانت مصادرها». وقد انطلقت المشاورات على مستوى الخبراء بمشاركة الدول الـ 15 الأعضاء في المجلس.

الجعفري: إدانة سوريا «مؤامرة شيطانية» (أرشيف)

